

## تحرك عاجل

### اعتقال ناشط بارز ومحاميه

اعتقل ضباط جهاز الأمن الوطني الناشط البارز علاء عبد الفتاح من زنزانة المراقبة في قسم شرطة الدقي بالقاهرة في 29 سبتمبر/أيلول 2019؛ كما اعتُقل المحامي الحقوقي محمد الباقر في وقتٍ لاحق من ذلك اليوم أثناء حضوره جلسة التحقيق مع علاء بمقر نيابة أمن الدولة. وفي 1 أكتوبر/تشرين الأول 2019، ظهر علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر للمرة الأولى منذ اعتقالهما بسجن طرة 2 شديد الحراسة.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدم نموذج الرسالة أدناه.**

النائب العام حمادة الصاوي

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2577 4716

السيد المستشار

تحية طيبة وبعد ...

في 29 سبتمبر/أيلول 2019، لم يغادر علاء عبد الفتاح قسم شرطة الدقي بالقاهرة، حيثما كان يمضي 12 ساعة من المراقبة يوميًا. وأبلغت الشرطة والدته أن ضباط من جهاز الأمن الوطني اقتادوه إلى مقر نيابة أمن الدولة العليا. كما قد توجه محمد الباقر، أحد محامي علاء عبد الفتاح، في وقتٍ لاحق من

ذلك اليوم، إلى مقر النيابة لتمثيله؛ وأبلغ حينئذ بصدور مذكرة اعتقال ضده، ثم احتُجز واستُجوب في القضية ذاتها؛ إذ قُيد الرجلان بالقضية 1356 لعام 2019، واحتُجزا على ذمة أربع تهمة بـ"الانضمام لجماعة إرهابية غير قانونية"، و"تلقي تمويل أجنبي"، و"نشر أخبار كاذبة"، و"إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي". وفي 9 أكتوبر/تشرين الأول 2019، جددت نيابة أمن الدولة العليا حبسهما لمدة 15 يومًا. وتلقى محمد الباقر زيارة من أسرته لم تستغرق سوى خمس دقائق، بينما لم يُسمح لأفراد أسرة علاء عبد الفتاح بزيارته.

وعصّب أفراد الشرطة عينيهما بينما كانوا في الطريق إلى السجن، وانهلوا على علاء عبد الفتاح بالضرب والركل، ووجهوا السباب لمحمد الباقر، أثناء اقتيادهما لداخل السجن. وحينما وصل علاء، أمره حراس السجن بخلع ملابسه الداخلية، ثم تعرض للاعتداء من بعض أفراد الشرطة. وحينما كان علاء بالزنزانة، كان يفتح حراس السجن باب الزنزانة، ويأمرونه بمواجهة الحائط، ويوجهون له التهديدات والسباب. كما صادر حراس السجن متعلقات علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر، بما في ذلك ملابسهما. وهدد أحد ضباط جهاز الأمن الوطني علاء بأنه إذا أبلغ النيابة بشأن ما تعرض له من تعذيب، سيوقع به المزيد من التعذيب.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن اعتقال محمد الباقر والتحقيق معه كان بسبب عمله كمحامي حقوقي، بينما وقع ذلك لعلاء عبد الفتاح بسبب نشاطه وانتقاده للحكومة. وبذلك، يمثل اعتقالهما انتهاكًا لحقهما في حرية التعبير.

ومن ثم، نحث سيادتكم على الإفراج عن محمد الباقر وعلاء عبد الفتاح على الفور، وإسقاط التهم التي يجري التحقيق معهما استنادًا لها. وندعوكم إلى أن تعملوا أيضًا على إتاحة سبل اتصالهما بمحاميهما وأسرتهما، وكذلك على حمايتهما من التعرض للتعذيب أو غيره من سوء المعاملة أو احتجازهما في أوضاع لاإنسانية، ريثما يُفرج عنهما؛ وذلك من خلال إجراء تحقيق بشأن تعرض علاء عبد الفتاح للتعذيب وإحضار كافة المسؤولين عن ارتكاب هذا الفعل إلى ساحة العدالة. وأخيرًا، نحث السلطات المصرية على أن تُفرج على الفور عن كل من اعتُقلوا لممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير والتجمع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

يأتي اعتقال علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر في خضم أكبر حملة قمعية شُنت في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، منذ وصوله إلى سُدة الحكم في 2014. فقد اندلعت احتجاجات متفرقة في مختلف المدن المصرية، في 20 و 21 سبتمبر/أيلول 2019، وطالب المحتجون الرئيس عبد الفتاح السيسي بالاستقالة من منصبه. ويُعتد أن اندلاع الاحتجاجات جاء على إثر مزاعم الفساد التي نشرها المقاول السابق في الجيش محمد علي؛ إذ اتهم قادة الجيش والرئيس بإهدار المال العام على بناء عقارات فخمة.

ووفقًا لما ذكرته أسرته علاء ومحمد وأصدقاؤهما، ظلت أماكن وجودهما غير معروفة حتى 1 أكتوبر/تشرين الأول 2019، حينما ظهر للمرة الأولى منذ اعتقالهما بسجن طرة 2 شديد الحراسة. كما ركز التحقيق مع محمد الباقر على عمله، ولم يقدم وكيل النيابة أي أدلة ضده سوى ملف تحقيق جهاز الأمن الوطني معه، الذي لم يُسمح له ولا محاميه بالاطلاع عليه.

وقد وثقت منظمة العفو الدولية اعتقال قوات الأمن المصرية للمحتجين على نطاق واسع، وإلقاء القبض على صحفيين ومحامين حقوقيين ونشطاء وشخصيات سياسية، في محاولة لإسكات أصوات المنتقدين، وردع أي محاولة لتنظيم المزيد من الاحتجاجات. وتضمن ذلك 76 اعتقالاً في ست مدن بين 19 و 29 سبتمبر/أيلول 2019. فقد قالت "المفوضية المصرية للحقوق والحريات" إن ما لا يقل عن 2,300 شخصٍ قد اعتُقلوا فيما يتصل بالاحتجاجات. ووفقًا لما ذكره محامون، أُفرج عن عشرات المعتقلين دون استجوابهم، بينما لا يزال العديد الآخرون يُمثل أمام النيابة. كما أضافت الحكومة مواقع قناتي هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) والحررة إلى قائمة 513 موقعًا إلكترونيًا حُجِّبوا بالفعل في مصر، وعطلت تطبيقات المراسلة عبر الإنترنت لعرقلة تنظيم المزيد من الاحتجاجات.

وكان علاء عبد الفتاح، الناشط السياسي المعروف وأحد منتقدي الحكومة، قد حُكم عليه بالسجن لمدة خمسة أعوامٍ في 23 فبراير/شباط 2015، استنادًا إلى تغريدة انتقد فيها السلطة القضائية بأنها "متحيزة"، وأشار ضمناً إلى أن القضاة "يتلقون أوامر من الجيش". وجاءت التغريدة فيما يتعلق **بمحاكمة** في 2013 أثارت جدلاً، حيثما حوكم 43 شخصًا يعملون بمنظمات غير حكومية، وصدرت بحقهم أحكام بالسجن لمدد تتراوح بين عامٍ وخمسة أعوامٍ. وأُفرج عن علاء في مارس/آذار 2019، بعدما أمضى خمسة أعوامٍ

بالسجن. وكان محكومًا عليه بالمراقبة لخمسة أعوام، حيث كان عليه التوجه إلى قسم شرطة الدقي يوميًا من الساعة السادسة مساءً وحتى السادسة صباحًا.

أما محمد الباقر، فهو محامي حقوقي ومدير "مركز العدالة للحقوق والحريات" الذي أسسه في 2014. ويركز المركز عمله على قضايا العدالة الجنائية والتعليم وحقوق الطلاب. وفي 2017، حضر محمد الباقر دورة تدريبية لمدة ستة شهور للحصول على شهادة الزمالة، من جامعة يورك بالمملكة المتحدة، في مجال حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

**لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية**

يمكن استخدام لغة بلدكم

**ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2019**

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

**الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر**